

أثر الوظيفة الإعرابية في التركيبة الدلالية

د. لعرج عجال، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة، الجزائر.

ملخص

إن اللغة العربية هي مجموعة من العلاقات اللفظية والدلالية تترابط عناصرها وتنسجم سياقاتها وفق نظام لغوي تحكمه جملة من القوانين والقواعد. ولعل من أبرز خصائصها الإعراب الذي يعدّ عنصراً مهماً من العناصر التي تشكل بنية النص وتحدد معالجه. فالحركات الإعرابية تؤدي دوراً محورياً في إثبات دلالة التراكيب اللغوية ومفاهيم الجمل، فيها تستقيم الأسيفة وتتضح المعاني وتفهم المقاصد.

الكلمات المفتاحية: اللغة، السياق، الإعراب، الدلالة، الحركة، المعاني.

Abstract

The Arabic language is a set of verbal relationships, semantic elements, and consistent multi-factorial according to a linguistic system governed by a set of laws and rules. Perhaps the most important characteristics of expression, which is an important element of the elements that make up the structure of the text, and define its features, syntactical Movements plays a pivotal role in the decantation denote linguistic structures and concepts construction, describes the meanings and understanding purposes.

Keywords: Language, Semantic, Meaning, Context, Expression.

إنَّ اللّغة هي نظام مكوّن من مجموعة من العلاقات الصّوتيّة، والتركيبية، والدّلاليّة، وغيرها من عناصر الكلام لا يُمكن اعتماد بعضها دون البعض الآخر، فهي وحدة متكاملة، ومنسجمة تحكمها جملة من القوانين، والقواعد والضوابط تجعلها تُؤدّي الوظيفة التّبلغية المنوطة بها.

فالكلمات، وهي في حالة الأفراد لا تكوّن كلاماً له معنى، وإن كانت هي في ذاتها لها معنى، لذا فالمعنى لا يتحدّد بصورة دقيقة، ومميّزة إلا إذا دخلت هذه الكلمات في علاقات مع كلمات أخرى بواسطة أدوات لغويّة معيّنة تتشكّل من خلالها سلسلة متّصلة من المعاني وفق نظام معيّن داخل إطار من الانسجام، والتّناغم بين عناصر الكلام لتصنع نسيجاً لغوياً متكاملاً يحمل دلالات معيّنة.

ولعلّ أبرز العناصر التي تشكّل الصّياغة اللّغويّة هي الحركة الإعرابية التي هي بمثابة الحجر الأساس في بناء التّراكيب والجمل، وتحديد دلالاتها، لأنّ للإعراب دوراً محورياً في صناعة الدّرس النّحويّ عند العرب.

معنى الإعراب لغة:

«الإعراب، والتّعريب معناهما واحد، وهو الإبانة يقال: أعرب عنه لسانه، وعرب أي أبان وأفصح، وأعرب عن الرّجل بيّن عنه، وعرب عنه تكلم بحجّته. وحكى ابن الأثير عن ابن قتيبة إنّما سمّي الإعراب إعراباً لتبيينه، وإيضاحه، ومنه الحديث الآخر: فإنّما كان يعرب عمّا في قلبه لسانه، ومنه حديث التّيمي: كانوا يستحبّون أن لقّنوا الصّبي حين يعرب أن يقول: لا إله إلاّ الله سبع مرّات، أي حين ينطق ويتكلم، وفي حديث السّقيفة: أعربهم أحساباً، أي أبينهم وأوضحهم، ويقال: أعرب عمّا في ضميرك أي أبّن، ومن هذا يقال للرّجل الذي أفصح بالكلام: أعرب.»⁽¹⁾

مفهوم الإعراب اصطلاحاً:

الإعراب عند النّحاة هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظاً، وتقديراً، ويدخل في هذا إعراب الاسم الصّحيح والمعتلّ، فالمقصود يقدر على ألفه الإعراب كاللفظ، وليس كذلك آخر المبني، فإنّ آخره إذا كان ألفاً لا تقدر عليه حركة إلاّ أن يكون ممّا يستحقّ البناء على الحركة.

وقيل: الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل. والفرق بين الإعراب والبناء أنّ الإعراب هو الاختلاف، والبناء هو اللّزوم، والذي يدلّ على صحّة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء، فيقال: حركات الإعراب، وحركات البناء.⁽²⁾

ويرى أبو البقاء الإعراب هو الاختلاف في المعنى لا في اللفظ، وقد أورد معنى الإعراب في أربعة أوجه:

«أحدها: أن الإعراب هو الاختلاف على ما سبق في حدّه، والاختلاف معنى لا لفظ.

الثاني: أنّه فاصل بين المعاني، والفصل ————، والتمييز معنى لا لفظ.

الثالث: أن الحركات تضاف إلى الإعراب، فيقال حركات الإعراب، وضمّه إعراب، والشّيء لا يضاف إلى نفسه.

الرابع: أن الحركة والحرف يكونان في المبني، وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه، وقد يكون السكون إعراباً، وهذا كلّ دليل على أن الإعراب معنى.»⁽³⁾

يقول أحد الدّارسين في هذا الشّأن: «إنّ ظاهرة الإعراب من الظّواهر المهمّة في الدّرس النّحويّ، فقد شغلت النّحاة منذ القديم، وبلغ الأمر ببعضهم أن جعل علم النّحو كلّهُ إعراباً، وقد هداهم استقرارهم إلى أنّ نظم الكلمة في الجملة له أثره في أن يكون على حال معيّنة من الرّفْع، أو النّصب، أو الجرّ، أو الجزم، ومن ثمّ كان موقع الكلمة، أو اقترانها بنوع معيّن من الأدوات علامة على أنّها قد اكتسبت أثراً إعرابياً خاصاً.»⁽⁴⁾

فهم يرون أنّ للإعراب دوراً محورياً في النّحو العربيّ حتّى اقترن. عندهم. مفهوم علم النّحو بعلم الإعراب، وقد أشار ابن جنّي في كتابه 'الخصائص' إلى هذا المعنى بقوله: «فعلم النّحو - عندهم - هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب، وغيره كالثنائية، والجمع، والتّحقيق، والتّكسير، والإضافة، والنّسب، والتّركيب، وغير ذلك.»⁽⁵⁾

ويرى ابن فارس (390 هـ) في كتابه 'البرهان': «أنّ الإعراب من العلوم الجليلة التي خُصّت بها العرب، وهو الفارق بين المعاني المتكافئة.»⁽⁶⁾

ولقد اختلف العلماء حول بيان معنى الإعراب، فقد قال ابن فلاح: «أختلف في حقيقة الإعراب، فذهب قوم إلى أنّ الإعراب، وهو عبارة عن الاختلاف، وذهب قوم إلى أنّ الإعراب عبارة الحركات.»⁽⁷⁾

وقد أورد الأشموني تعريفاً للإعراب، حيث قال: «إنّ الإعراب في الاصطلاح فيه مذهبان أحدهما: أنّه لفظي، واختاره ابن مالك، وعرفه بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف. وثانيهما: أنّه معنوي، والحركات دلائل عليه، واختار ذلك العلم الشّنتمري، وكثيرون، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وعرفوه بأنّه تغيير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الدّاخلية عليها لفظاً، أو تقديرًا.»⁽⁸⁾

وقال ابن هشام: «الإعراب أثر ظاهر، أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفع، ونصب في اسم، وفعل نحو: زيد يقوم، وإنّ زيدا لن يقوم، وجرّ في

اسم نحو: لزيد، وجزم في فعل نحو: لم يقم، ولهذه الأنواع الأربعة أصول، وهي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وعلامات فروع عن هذه العلامات.»⁽⁹⁾

ويرى ابن الأنباري أنّ مفهوم الإعراب في اللغة، وفي الاصطلاح: «فيه ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أن يكون سمي بذلك لأنه يُبين المعاني مأخوذة من قولهم: أعرب الرجل عن حجته إذا بينها، ومنه قوله: الثيب يُعرب عنها لسانها، أي: يبين ويُوضّح الوجه الثاني: أن يكون سمي إعراباً لأنه تغيّر يلحق آخر الكلم من قولهم: عربت معدة الفصيل إذا تغيّرت، ومعنى قولك: أعربت الكلام أي: أزلت عربيه، وهو فساد، وصار هذا كقولك: أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته. الوجه الثالث: أن يكون سمي إعراباً لأنّ المعرب للكلام كأنه يتحبّب إلى السّامع بإعرابه من قولهم: امرأة عروب، إذا كانت متحبّبة إلى زوجها...، فلمّا كان المعرب للكلام كأنه يتحبّب إلى السّامع بإعرابه سمي إعراباً.»⁽¹⁰⁾

وقال ابن جني: «الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى إنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سرجاً واحداً لاستمهم أحدهما من صاحبه.»⁽¹¹⁾

وظيفة الإعراب:

يُعرف أبو البقاء العكبري وظيفة الإعراب بقوله: «إنّ الإعراب فارق بين المعاني العارضة كالفاعلية، والمفعولية، والتعجب، والتّفي، والاستفهام نحو: ما أحسن زيدا، وما أحسن زيداً؟ وما أحسن زيداً فإنّ الحركات هنا هي الفارق بين المعاني، وإذا ثبت أنّ الإعراب فارق بين المعاني، فالفرق الحاصل عن الفارق يُعرف تارة بالعقل كمعرفة أنّ الاثنين أكثر من الواحد، وأقلّ من الثلاثة هذا معلوم بالعقل من غير لفظ يدلّ عليه، وتارة يُعرف بالحسّ من السّمع، والبصر، واللمس، والدّوق، والشّم.

فأنت تفرّق بين زيد، وعمر في التسمية بما تسمعه من اللفظين، وتفرّق بين الأحمر، والأبيض بحاسة البصر، وبين الحارّ، والبارد، والناعم، والخشن باللمس، وبين الحلو، والمرّ بالدّوق، وبين الرّيح الطيّبة، والخبيثة بالشّم، والإعراب من قبيل ما يُعرف بحاسة السّمع، ألا ترى أنّك إذا قلت: للإنسان فرق بين الفاعل، والمفعول، والمضاف إليه في نحو قولك: ضرب زيد غلام عمرو، فإنّه إذا ضمّ أولاً، وفتح ثانياً، وكسر ثالثاً حصل لك الفرق بألفاظه لا من طريق المعنى، فإنّك قد تدرك هذا المعنى بغير لفظ، فدلّ أنّ الإعراب هو لفظ الحركة.»⁽¹²⁾

ويقول الفراء (207هـ) في هذا المعنى: «كلّ مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها

إعرابها، فهو الصَّحِيح، وإنَّما لحق سيبويه الغلط لأنَّه حمل كلام العرب على المعاني، وخلي عن الألفاظ، ولم يوجد في كلام العرب، ولا أشعار الفحول إلَّا ما المعنى فيه مطابق للإعراب، والإعراب مطابق للمعنى.⁽¹³⁾

فالإعراب هو الذي يكشف عن معاني الألفاظ، أو يميّزها، وفي سبيل ذلك تأوَّلوا كلَّ ما يخالف قاعدة الإعراب لما رأوه من دلالة العلامة على المعاني، وفي هذا الشأن نجد عبد القاهر الجرجاني (471هـ) يُعبّر عن أهمّية الإعراب قائلاً: «قد علّم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتّى يكون الإعراب هو المستخرج لها، وأنَّه المعيار الذي لا يُتبيّن نقصان كلام، ورُجحانه حتّى يُعرّض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتّى يُرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلَّا من يُنكر حسّه، وإلَّا من غلط في الحقائق نفسه».⁽¹⁴⁾

اختلاف النّحاة في دلالة الحركة الإعرابية:

لقد أكّد الكثير من علماء اللّغة، والنّحو في كتاباتهم أنّ الإعراب هو الذي يكشف عن معاني الجمل، والتراكيب ويميّز دلالاتها، إلّا أنّ هناك من النّحاة من يخالف هذا الرّأي، ومن هؤلاء النّحاة:

- الخليل ابن أحمد، هو أوّل من أشار إلى هذه المشكلة من القدماء، «ذكر سيبويه أنّ الخليل زعم أنّ الفتحة والكسرة زوائد، وهنّ يلحقن الحروف ليوصل إلى التّحكّم به، والبناء هو السّاكن لا زيادة فيه».⁽¹⁵⁾

- قطرب، هو أبو علي محمّد بن المستنير الذي قال: «إنّما أعربت كلامها، لأنّ الاسم في حال يلزمه السّكون للوقوف، فلو جعلوا وصله بالسّكون، وأمكهم التّحريك جعلوا التّحريك معاقباً للإسكان ليتبدّل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّك، وساكن، ولم يجعلوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أحرف متحرّكة لأنّهم في اجتماع السّاكنين يبطّئون في كثرة الحروف المتحرّكة، ويستعجلون، وتذهب الصّلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان».⁽¹⁶⁾

ومن النّحاة الذين أقرّوا دلالة الحركات الإعرابية على المعاني:

- أبو البقاء الذي أكّد هذا الرّأي في قوله: «إنّ الإعراب دالّ على معنى عارض في الكلمة، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التّناسب».⁽¹⁷⁾

- الرّجاسي الذي قال: «إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني جعلت فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ولم يكن في صورتها وأبنيّتها أدلّة على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب تنبيء عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمرًا، فدلّوا برفع زيد على أنّ الفعل

له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به، وقالوا ضُرب زيد، فدلّوا بتغيّر الفعل، ورفع زيد على الفعل ما يسمّى فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه...وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليَتَسَعُوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالّة على المعاني.»⁽¹⁸⁾

- أبو حيان التّوحيدي الذي قال في معرض حديثه عن هذا المعنى: «والكلام يتغيّر المراد فيه باختلاف الإعراب، كما يتغيّر الحكم فيه باختلاف الأسماء، وكما يتغيّر المفهوم باختلاف الأفعال، وكما ينقلب المعنى باختلاف الحروف.»⁽¹⁹⁾

- ابن فارس قال: «إنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أنّ القائل إذا قال: 'ما أحسن زيد'، لم يفرّق بين التّعجب، والاستفهام، والدّمّ إلّا بالإعراب، وكذلك إذا قال: 'ربّ أخوك أخانا' و'وجهك وجهه حرّ'، و'وجهك وجهه حرّ'، وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه. وقال: الإعراب من العلوم الجليلة التي خُصّت بها العرب، وهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوع، ولا تعجّب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد...»⁽²⁰⁾

- البطلاني الذي أكّد على هذه المسألة في قوله: «إنّ العرب قد تفرّق بين المعنيين المتضادين بالحركات فقط، واللفظ واحد، ألا ترى أنّ الفاعل، والمفعول ليس بينهما أكثر من الرّفْع، والنّصب، فربّما حدّث المحدث بالحديث، فرفع لفظه منه ينوي بها أنّها فاعلة، ونصب أخرى ينوي بها أنّها مفعولة، فنقل عنه السّامع ذلك الحديث، فرفع ما نصب، ونصب ما رفع جهلاً منه بما بين الأمرين، فانعكس المعنى إلى ضدّ ما أَرادَه المحدث الأوّل.»⁽²¹⁾

ويقول الرّمخسريّ في كتابه 'المفصل في صنعة الإعراب' وهو يتحدّث عن أهميّة الإعراب في الكلام، وعن دوره في ضبط اللّغة لتحديد الدّلالة التي تتوقّف عليها المسائل الفقهيّة: «وافتقاره (الهاء - هنا. تعود على الباحث) إلى العربيّة بيّن لا يدفع، ومكشوف لا يتقنّع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه، ومسائلها مبنياً على علم الإعراب. والتّفاسير مشحونة بالزّوايات عن سيّبويه، والأخفش، والكسائيّ، والفراء، وغيرهم من النّحويين البصريين والكوفيين.»⁽²²⁾

ويُشير الرّجّاجي - هو الآخر - إلى أهميّة الإعراب ودوره في تصويب الكلام سواء تعلّق الأمر باللّغة العربيّة، أمّ بما جاء في الكتاب والسّنّة من آيات قرآنيّة أو نصوص فقهيّة بقوله: «الفائدة فيه (الهاء - هنا - تعود على النّحو) الوصول إلى التّكلم بكلام

العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل، ولا مغير، وتقديم كتاب الله الذي هو أصول الدين، والدنيا، والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي، وإقامة معانيها على الحقيقة لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيقها حقوقها من الإعراب.»⁽²³⁾

إنّ بنية النصّ اللغوي لا تتوقّف على الإعراب وحده في عملية تشكيل هيكل النصّ، وإتمام مقاصده، وتحديد معالمه، بل تتطلب معرفة منظومة مفهوميّة تتشكّل من نسيج من العلاقات المتكاملة فيما بينها، تعمل على ضبط الوظيفة التركيبية لأداء العملية الإبلاغية والتواصلية.

فاللغة كما وصفها فتوح خليل بقوله: «ليست مجرد كلمات مرصوفة لا يجمع بينها نظام، وإنّما هي مجموعة من العلاقات، فعند استخدام اللغة نعلم إلى اختيار الكلمات، ثمّ نؤلف بينها في هيئات تركيبية محكومة بقواعد خاصّة هذه التراكيب هي ما نسمّيه الجمل... فالمعنى يُكتسب من ترتيب الكلمات على طريقة معلومة، ولذلك اعتبر بعض المحدثين من علماء اللغة أنّ الجملة لا الكلمة هي أهم وحدات المعنى، حيث لا يوجد - في رأيهم - معنى منفصل للكلمة، بل معناها يُحدّده السياق الذي يرد فيه، حتّى قيل: 'أعطني الكلمة في سياق أفيدك عن معناها'»⁽²⁴⁾

وقد أشار عبد القاهر الجرجاني في كتابه 'دلائل الإعجاز' إلى هذا المعنى بقوله: «ينبغي أن يُنظر إلى الكلمة قبل دخولها في التّأليف، وقبل أن تُصير إلى الصّورة التي بها الكلم إخباراً، وأمراً، ونهياً، واستخباراً، وتعجباً، وتؤدّي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلاّ بضمّ كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة»⁽²⁵⁾

ولتحديد المعنى، واستيفائه بصورة قاطعة، ودقيقة لا بدّ من إخضاع هذه الجمل، إلى قوانين، وقواعد تحكم بناءها وتنظّم طريقة تركيبها، هذه القوانين، وتلك القواعد هي ما يُطلق عليها النظام النحويّ، أو النظام التركيبيّ للغة، ويأتي على رأس هذه القوانين الإعراب الذي - ربّما - تختصّ به اللغة العربيّة دون غيرها من لغات العالم وتظهر «أهمّية الإعراب في كثير من الآيات والعبارات، وله دوره المحوريّ والرئيسي في استقامة اللفظ، والمعنى وذلك لأنّ العلامة الإعرابية تُمثّل جانباً من جوانب تحديد الوظيفة النحويّة، أو المعنى النحويّ الذي يترتّب عليه تغيير في الدلالة»⁽²⁶⁾

ونجد ابن قتيبة (276هـ) يُشيد باللغة العربيّة مفضلاً إيّاها لتميّزها بظاهرة الإعراب بقوله: «...لأنّ لها الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحلية لألفاظها، فارقاً في بعض الأحوال بين الكلمتين المتكافئتين، والمعنيين المختلفين كالفعل، والمفعول لا يعرف بينهما إذا تساوت حالهما في إمكان العقل أن يكون لكل واحد منهما إلاّ بالإعراب، لو أنّ

قائلاً قال: هذا قاتلُ أخي (بالتنوين)، وقال آخر: هذا قاتل أخي (بالإضافة) لدلّ التنوين على أنّه قتله. ⁽²⁷⁾

فالنّصّ كما وصفه فتح الله أحمد سليمان بقوله: «النّصّ كيان واحد لا انفصال بين أجزائه، وعناصره متلاحمة تلاحماً بيناً حتّى إنّ أيّ خلل يعتري بعضها يتبعه تشويه للعمل كلّّه، وتلاحم عناصر النّصّ ليس قائماً على العفويّة، بل وفق نُظُم مدروسة، وقوانين منهجيّة.» ⁽²⁸⁾

ويحاول 'ريتشاردر' أن يوضّح هذا المفهوم، ويُقرّبه للأذهان بقوله: «إنّ النّغمة الواحدة في آية قطعة موسيقيّة لا تستمدّ شخصيتها، ولا خاصتها المميّزة لها إلّا من النّغمات المجاورة لها، وإنّ اللّون الذي نراه أمامنا في أيّ لوحة فنّيّة لا يكتسب صفته إلّا من الألوان الأخرى التي صاحبته، وظهرت معه، وحجم أيّ شيء، وطوله لا يمكن إلّا بمقارنتهما بحجوم، وأطوال الأشياء الأخرى التي تُرى معها، وكذلك الحال في الألفاظ، فإنّ معنى أيّ كلمة لا يمكن أن يتحدّد إلّا من علاقة هذه اللفظة بما يُجاورها من ألفاظ.» ⁽²⁹⁾

وهنا نجد صالح بلعيد يُشير في كتابه 'التركيب النّحويّة وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني' إلى دور الإسناد في تشكيل العلاقة بين وحدات النّصّ اللّغويّ من حيث السّياق، ومن حيث الدّلالة بقوله: «والأصل في التّركيب أن تُعتبّر الحروف بأصواتها، وحركاتها، وانضمامها لحروف أخرى، وانضمام الحروف في الكلمات، والكلمات في أنساق تُؤدي موقعاً من الدّلالة المعنويّة، فيكون إذن نسيجاً من العلاقات التي تقوم بين الحروف، والكلمات، وهذا ما بحثه العرب فيما يُسمّى بالإسناد... فأساس اللّغة لا يقوم على ما تحتويه من كلمات، وإنّما يقوم على تركيبها الخاصّ، فالجملّة في العربيّة لا تقوم إلّا على أساس إسناديّ...» ⁽³⁰⁾

ومن الجوانب المهمّة في تكوين بنية النّصّ كذلك المستويات اللّغويّة التي يُشير إليها فتح الله أحمد سليمان في كتابه 'الأسلوبية مدخل نظريّ ودراسة تطبيقيّة' بقوله: «تتوقّف دراسة أيّ نصّ على ثلاثة مستويات لغويّة، وهي التّركيب والدّلالة، والصّوت، أيّ أنّه يدرس النّصّ على كافة مستوياته التّعبيريّة من أدناها، وأبسطها إلى أبعدها، وأعقدها، وهو يدرس دلالات الكلمات، والجمل، وطريقة تركيبها كما يدرس المعنى الكلّي للنّصّ...» ⁽³¹⁾

والمستوى التّركيبيّ يعني النّظام النّحويّ الذي يقول عنه حلمي خليل في كتابه 'مقدّمة لدراسة علم اللّغة': «يُعَدّ النّحو لبّ الدّراسات اللّغويّة لأنّه قلب الأنظمة

اللُّغَوِيَّة، ومحصلتها التَّهَائِيَّة، فهو الذي يصل ما بين الأصوات والدَّلالات...»⁽³²⁾

وعن المستوى الدَّلاليّ يقول حلمي خليل: «اللُّغة - كما نعلم - ليست مجرد أصوات تنطلق من فراغ، وإنَّما هي رموز لأشياء وأفكار في العالم الخارجيّ عن اللُّغة، حيث يتفق كلّ مجتمع على أنّ أصواتاً معيّنة تُمثِّل أشياء محدَّدة سواء كانت هذه الأشياء أحداثاً أو أفكاراً، وهذه العلاقة الرَّمزيَّة في النِّظام الدَّلاليّ للُّغة تشترك في الحقيقة مع طائفة أخرى من النِّظُم...»⁽³³⁾

أمَّا المستوى الصَّوتيّ، فمفهومه عند حلمي خليل هو «اللُّغة الإنسانيَّة عبارة عن أصوات تُكوِّن نظاماً خاصّاً هو النِّظام الصَّوتيّ، ويتناول علم الأصوات الحديث، والمعاصر دراسة هذا النِّظام من خلال فرعين أساسيين هما:

أولاً: الفونتيك، وهو يدرس أصوات اللُّغة، وهي معزولة بعيدة عن البنية اللُّغويَّة حيث يُحدِّد علماء الأصوات طبيعة الصَّوت اللُّغويّ، ومصدره، وكيف يحدث، ومواضع نطق الأصوات المختلفة، والصِّفَات النُّطقيَّة، والسَّمعيَّة المصاحبة لها.

ثانياً: الفنولوجيا، وهو العلم الذي يدرس الصَّوت اللُّغويّ، وهو داخل البنية اللُّغويَّة من حيث وظيفته، وتوزيعه، وعلاقته ذلك بالمعنى، والقوانين العامَّة التي تحكم ذلك...»⁽³⁴⁾

أمَّا المستوى الصَّرفيّ، فيقول عنه حلمي خليل هو: «العلم بأصول يُعرَّف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب أو بناء، والمقصود بالأحوال - هنا - التَّغيَّرات التي تطرأ على الكلمة من حيث تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة مثل: اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التَّفضيل، والتَّثنية، والجمع إلى غير ذلك، أو من حيث الصِّحَّة، والإعلال والأصليّ، والزَّائد، وغيرها...»⁽³⁵⁾

نستنتج ممَّا سبق ذكره من آراء وأحكام ثلثة من علماء اللُّغة العربيَّة، ونحاتها حول ظاهرة الإعراب وعلاقته بالنَّصّ اللُّغويّ أنّ للإعراب دوراً محوريّاً في تشكيل بنية النَّصّ. وتحديد معالمه، وأنَّ تحديد معاني التَّراكيب اللُّغويَّة، وضبط دلالة صياغتها متوقَّف على الحركات الإعرابيَّة، وطبيعة وظيفتها.

كما يتَّضح لنا - من خلال هذا المقال - أنّ اللُّغة نظام متكامل مبني على ضوابط وقواعد تحكم العلاقة بين مكوّناته الأساسيَّة ووحداته التَّركيبيَّة ضمن نسيج متكامل الأجزاء ومنسجم العناصر يهدف في مجمله إلى استقامة المعنى، واستيفاء شروطه لتحقيق تأدية الوظيفة اللُّغويَّة في العمليَّة الإبلاغيَّة.

(1) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ج 1، ص: 588.

(2) أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت 1415 هـ / 1995 م، ط 1، ص: 43.

(3) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين بن الحسين، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفکر، دمشق، ط 1، ص: 53.

(4) الدرس النحوي في القرن العشرين، عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتب الآداب، القاهرة، 1425 هـ / 2004 م، ط 1، ص: 76.

(5) الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة 1371 هـ / 1952 م، ج 1، ص: 34.

(6) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1972 م، ط 1، ج 1، ص: 51.

(7) الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، 1411 هـ، 1990 م، ج 1، ص: 72.

(8) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، عيسى البابي الحلبي، دار إحياء الكتب العربي، القاهرة، ج 1، ص: 41.

(9) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، دار الجيل، بيروت، 1979 م، ط 5 ج 1، ص: 39.

(10) أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، 1415 هـ / 1995 م، ط 1، ص: 40 - 41.

(11) الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371 هـ / 952 م، ج 1، ص: 35.

(12) مسائل خلافة في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دار النشر، بيروت، 1997 م، ط 1، ص: 109.

(13) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي أبو بكر محمد الحسن الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1973 م، ص: 131.

(14) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1978 م، ص: 75.

(15) الكتاب، سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1970 م، ص: 67.

(16) الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، 1411 هـ، 1990 م، ط 1 ج 1، ص: 89.

- (17) اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري محبّ الدّين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ج1، ص: 54.
- (18) الإيضاح في علل النّحو، الرّجّاجي، تحقيق مازن مبارك، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، 1974م، ص: 70.
- (19) الإمتاع والمؤانسة، أبو حيّان التّوحّيدي، تحقيق أحمد أمين، دار مكتبة الحياة للطباعة، والنّشر والتّوزيع، بيروت، ص: 149.
- (20) الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق مصطفى الشّويبي، بدران للطباعة والنّشر، بيروت 1382هـ/1963م، ص: 55.
- (21) الإنصاف في التّنبيه على المعاني التي أوجبت الاختلاف، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السيد الأندلسي البطليوسي، تحقيق محمّد رضوان الدّاية، دار الفكر، دمشق، 1407هـ، 1987م، ط3، ص: 171.
- (22) المفصّل في صنعة الإعراب، الرّمخشري، تحقيق أبو ملحّم، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1993م، ط1، ج1، ص: 18.
- (23) الإيضاح في علل النّحو، الرّجّاجي، تحقيق مازن مبارك، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، 1974م، ص: 95.
- (24) تقويم الفكر النّحويّ عند الأعلام الشّنتمري في ضوء علم اللّغة الحديث، فتّوح خليل، دار الوفاء لنديا الطّباعة والنّشر الأسكندريّة، 2000م، ط1، ص: 167.
- (25) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمّد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1978م، ص: 35.
- (26) الدّرس النّحوي في القرن العشرين، عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004م، ط1، ص: 76.
- (27) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيّد أحمد صقر، دار التّراث، القاهرة، 1979م، ط2، ص: 11.
- (28) الأسلوبيّة مدخل نظريّ، ودراسة تطبيقيّة، فتح الله أحمد سليمان، مكتبة الآداب، القاهرة، ص: 18.
- (29) قضايا عن النّقد الأدبيّ، محمّد زكي العشماوي، دار الشّروق، القاهرة، 1994م، ط1، ص: 293.
- (30) التّراكيب النّحويّة وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر، ص: 103.
- (31) الأسلوبيّة مدخل نظريّ ودراسة تطبيقيّة، فتح الله أحمد سليمان، مكتبة الآداب ، القاهرة، 1425هـ /2004م، ص: 4.
- (32) مقدّمة لدراسة علم اللّغة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة للطباعة، والنّشر، والتّوزيع، الأسكندرية، 2003م، ص: 108.

- (33) مقدّمة لدراسة علم اللّغة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة للطباعة، والنّشر، والتّوزيع، الإسكندرية، 2003م، ص: 139.
- (24) مقدّمة لدراسة علم اللّغة، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة للطباعة، والنّشر، والتّوزيع، الإسكندرية، 2003م، ص: 39.
- (35) مقدّمة لدراسة علم اللّغة، حلمي خليل دار المعرفة الجامعيّة للطباعة، والنّشر، والتّوزيع، الإسكندرية، 2003م، ص: 87.

